

عن الكلام او تكلم بما يكون كده صادقا فالاولا بالاربعه كادنا جعلت يكن اجواب  
 عنه بان المفهوم من قولنا العاقبة لا يكون عند احد لم يقبل لا كذب في عند الاقرباء في الغد  
 على الكذب وكذا من تقرر التوم ان اقرض في الغد على الكاذب او الصادق لزوم اجتماع المتناقضين  
 اما القول فالان كذب الكلام العدي لا يستلزم صدق الاسم والصدق العدي من حيث  
 كذب به يقع ومن حيث استلزام الصدق الاسم حسن فيجب فيه ضيقا الحسن  
 والصدق الكاذبين واما الثاني فالان صدق الكلام العدي لا يستلزم كذب الاسم  
 فالصدق من حيث صدق حسن ومن حيث استلزامه للكذب الاسم صحيح فيجب تعان  
 فيه ايضا ثم ان قوله وسواء سكنت في الغد عن الكلام هل يجب سابق فلا تغفل  
 ثم قال بيانه ان قوله لا يكون عند ان كان طابا لواقع ما من مستلزم صدق في كما  
 لا يستلزم وفرة متعلقة الذي هو صدق والكذب في الغد وان لم يطابق الواقع كان  
 قبيح الكذب وحسن الاستلزام انتفاء متعلقه الذي هو الكذب القبيح ولا شك  
 ان انتفاء القبيح وتر كحسن والقدر ان لم يلزم كحسن ومن لزوم القبيح  
 وان لم يكن اوقع الذي يلزم في الكلام اليومي اجتماع حسن القبيح والصدق الثانيين  
 وهما متناقضان ضرورة ان القبيح لا يمكن ان يكون في وقت وهو ان الظاهر ان  
 ضمه لا يستلزم في الموضعين سرجع الى قولنا لا يكون عند ولا وجه له لانه لا  
 يستلزم شيئا منها بل المستلزم في الاول لوقوع المتعلق الذي هو صدق والكذب  
 عند في الغد هو صدق ذلك القول لا القول نفسه والمستلزم في الثاني الانتفاء  
 متعلقه الذي هو الكذب القبيح هو كذب ذلك القول لا القول نفسه ايضا  
 على ان انتفاء الكذب انما يمكن ان كان ترك الكذب قصدا واختيارا حتى  
 يكون كف النفس عنه فيكون فعلا اختياريا فان ما لا يكون اختياريا لا  
 يوصف بالحسن والقبح اتفاقا وظاهرا كذب الاجبار الذي هو غير الكذب عند الاستلزام  
 قصدا واختيارا لاجراء ان سكنت ولا يكذب مع نفسيان الكلام السابق  
 فظهر ان التعرض للصدق الثاني لا وجه له وان اعتبار الترك وتقرير الانتفاء

به تا فعل الحق وتبعه بعض المشين ولم ينعزل له البعض الاضراب فيع اليراد  
 اولاد من اعتبار الاختيار وظاهر ان حمل الانتفاء على الترك ثم تقييد الترك  
 بالاختيار مما لا يصح في الخطايات فكيف في الاستدلال لئلا يقع ما سأل في هذا  
 الاشكال وتصفحت المتن لا عثر على حقيقة الحال فتفكرت في المنتهى  
 فوجهه انه خالبا عن الشق الاخر فتفكرت ان السامح في هركت الظاهر واياه  
 ان وعدت بعض من المتزخا ليا عن قوله وكذا لم قال والاسباب ان يورد  
 البيان في الاضراب الذي هو الكذب على ما ينبغي كلام المتن حيث قال في صدق  
 من قال لغيره غدا وكذبه اقواله حيث لا بد جعل هذا في قول الحق الحق في هذا الخبر  
 انقاره الى لا يكون غدا وحمل الخبر على جملة الخبرية وليس كذلك بل هو اشارة الى  
 مصدره قبل الخبر عن الاخبار فظهر انه اورد البيان في الاضراب وهو مع ذلك ليس  
 كما ينبغي لان اليمين لا يقضي شيئا منها بل المقضي هو الصدق والكذب  
 على ما سبق لبيان فاما ان يورد البيان في صدق الكذب وكذا في الموصوفين  
 مقبلة بالحسن والقبح كما هو صريح عبارة المتن فليتبين ان في شرح المقاصد ويمكن  
 تقرر التسمية بحيث يمتنع الصدق والكذب في كلام واحد فيجتمع الحسن والقبح  
 وذلك اذا اعتبرت بالقضية لا يكون مضمونا الاضراب عن نفسه بعدم الصدق فيترك  
 فيها الصدق والكذب كما تقول هذا الكلام الذي انكمم به الان ليس بصادق  
 فاصدقها يستلزم عدم صدقها وبالعكس وقد يورد ذلك في صوغ كلام عند  
 واسم يقال الكلام الذي انكمم به غدا ليس بصادق الا لشيء مما انكمم به غدا  
 بصادق ثم يقتصر في الغد على قوله ذلك الكلام الذي تكلمت به امس صادق  
 فان صدق كل من الكلام الغد والامس يستلزم عدم صدقهما وبالعكس وهذا  
 مغلظة تخبر في جعلها عقول الله العقلاء ونحوه الاقليات والناحية ما مغلظة بل هي  
 الاصم وطبقه تصفحت الاقوال فانه الظاهر ما يورد القائل وما امت لكثير افهام يظهر  
 الاقل من القائل ثم قال الصواب عندك في هذه القضية ترك اجواب والاعتراف

اذ هو لا يكتب اليه فغدا اختار  
 اذ كانه اذا استمر الكلام السابق فكيف  
 في حده فغدا متعلقه وقدمه

اجتمع

ترك الكذب غدا